الباب الرابع (الدرس4): أسباب انتشار الفساد

أ- الاسباب الاجتماعية:

1-نخفاض المستوى التعليمي الذي أدى الى عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة القادرة على الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة، والذي يؤثر في سوء التصرف وعدم المعرفة بالحقوق والمسئوليات.

2-التمسك بالأعراف والتقاليد الموروثة السائدة ونشر ثقافة الولاءات الاسرية أو الالتزامات القبلية أو علاقات الدعم والحماية التي تحد من اتجاه الواجبات العامة للموظف أو المسئول التي تعد أرض مرنة للفساد الاجتماعي.

3-عدم احترام القانون للموظف مهما كان مركزه يؤدي الى كثرة التجاوزات والعلاقات المشبوهة وزيادة الممارسات الغير اخلاقية التي تحد من قيم المجتمع والذي ينعكس على ضعف مفهوم الدولة الوظيفية.

4- قلة الوازع الديني.

5-قلة الوعى ونقص الحرية بين الافراد في المجتمع.

6-الحاجة المادية والعبء العائلي على الفرد وتأثير الاسرة والرفاق.

ب-الاسباب الادارية:

1-كثرة القيود والإجراءات الادارية وطول الفترة الزمنية التي تستغرقها المعاملات في الجهاز الاداري في الدولة

2-غموض بعض المعاملات و الاجراءات الادارية التي تفرضها بعض تغييرات الاداريين.

3-شغل المناصب القيادية للدولة لفترة زمنية طويلة وفق معايير فردية وعلاقات شخصية.

4-تعدد أجهزة الرقابة والتفتيش الاداري مقابل ضعف دورها في الرقابة الداخلية أو الرقابة الوقائية لإكتشاف

الانحراف وتصحيح الأخطاء.

5-تمركز السلطات والصلاحيات الواسعة في قمة الهرم الإداري، مع انتشار الشخصية القيادة الفردية الاستبدادية.

6-تحول صغار الموظفين الى عملاء لأصحاب النفوذ داخل الجهاز الاداري للدولة ومن خارجه.

ت-الاسباب الاقتصادية:

1-التداخل بين العوامل الاقتصادية والسياسية التي تفرضه بعض شرائح اجتماعية طفيلية تتسبب في تكديس الثروة بين القلة وتولد البؤس لدى الكثرة.

2-قصور دور الدولة في اعادة توزيع الثروة وتكريس التعددية الطبقية والمساواة بين المواطنين.

3-نشر الفساد الاقتصادي الذي يساهم في اختلال ميزان القوى الاجتماعية.

4-ارتفاع معدلات البطالة بأنواعها.

5-احتكار مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي بيد قلة من المسئولين لتحقيق المصلحة الخاصة.

6-غياب الشفافية والموضوعية في استخدام موارد الدولة المادية والمعنوية.

ث-الاسباب السياسية:

1-عدم توفر الحكم السياسي الراشد ونقص مناخ التنافس السياسي والانتخابات الحرة والنزيهة وانعدام ديمقراطية اجهزة الحكم.

2-تقييد آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني وتعطيل الحريات الفردية والحد من المشاركة الفعالة للرأي العام

3-عدم فصل سلطات الدولة (التشريعية، التنفيذية، القضائية) يؤدي الى الحد من تطبيق احكام القوانين والنظام والتحقيق في محاسبة مرتكبي الفساد.

4-ضعف أو أحيان غياب السلطة الاعلامية التي تمارس الرقابة والمسائلة الشعبية على اعمال وتصرفات أفراد الجهاز الاداري العام والخاص، وتطرح المقترحات وتعبئ الرأي العام في اطار حيادي نزيه.

5-سياسات تمنع ظهور توازن مراكز القوى، وتعاطي الاحزاب السياسية بالعمولات ، وتحول السياسيين الى رجال اعمال يهتمون بتحقيق مكاسبهم بدل برامجهم السياسية